المناطق المحتلة نفسها ، وبالتالي على حساب اقتصادياتها . فبلغة الارقام المطلقة تناقص عدد العمال العرب في المناطق من /٩٥/ الف عامل عام ١٩٧٤ ، الى /٨٧.٦/ الف عامل عام ١٩٧٨ (٢٠) . وتناقصت العمالة العربية بصورة اكثر حدة في قطاع الزراعة من /٦٠/ الف عامل قبل حزيران ١٩٦٧ ، الى نحو /٤٠/ الف عامل في عام ١٩٧٤ (٢١) .

هذه الظاهرة اتخذت حجماً كبيراً: حيث تشير الاحصاءات الاسرائيلية ـ كما يتبين من الجدول رقم ٣ ـ الى ان قرابة ثلث قوة العمل العربية في المناطق المحتلة تعمل حالياً في الاقتصاد الاسرائيلي مباشرة . فاذا اخذنا بعين الاعتبار ان هذه الاحصاءات لا تشمل سوى العمال الذين يعملون عن طريق مكاتب التشغيل الرسمية ، ولا تشمل من يعملون فردياً او عن طريق السماسرة او المتعهدين ، لامكن ان نتصور ان حجم هذه العمالة ، العاملة لمصلحة الاقتصاد الاسرائيلي مباشرة او غير مباشرة ، يزيد على نصف مجموع العمالة العربية في المناطق المحتلة .

ويرى بعض الباحثين * بعض الجوانب الايجابية في هذه الظاهرة ، حيث يرون أن الطبقة العمالية الفلسطينية العاملة في اسرائيل ، سوف تضطلع بدور تاريخي في النضال الطبقي والوطني . وهم يرون أن من بين العوامل التي قد تدفع هؤلاء الى القيام بهذا الدور خضوعهم لمعاملة تمييزية حادة فيما يتعلق بالأجور وشروط العمل الأخرى . وهذا ما يقودنا الى الحديث عن **خامس** هذه الظواهر : فسياسة التوسع في استخدام العمالة العربية قامت على استغلال السلطات الاسرائيلية للطاقة العمالية العربية الرخيصة في الأعمال اليدوية والشاقة ، أو مرافق « العمل الأسود » كما يسمونها في الأدبيات الاسرائيلية . وفوق ذلك يأتي الاجحاف والمعاملة التمييزية الصارخة بين العامل العربي والعامل الاسرائيلي ، حيث لا يتجاوز أجر العامل الأول ٤٠٪ من متوسط أجر العامل الثاني (٢٢) . وتعترف المصادر الاسرائيلية نفسها بهذه الحقيقة فتقول : « اعتاد العمال اليهود أن يتلقوا ٨٥ ليرة مقابل جني طن واحد من الشمندر السكري ، بينما يتلقى عمال المناطق المحتلة ما بين ٢٢ ـ ٢٤ ليرة مقابل جني ٣,٥ طن من الشمندر »(٢٣) .

واذا أضفنا الى ذلك الشروط المعيشية القاسية لهؤلاء العمال العاملين في اسرائيل ، مثل اضطرارهم للمبيت «سراً» في اسرائيل بشروط غير انسانية ، وتعرضهم للضغط السياسي ، وحرمانهم من تشكيل الاتحادات أو التنظيمات النقابية التي تحميهم ، ورفض « الهستدروت » قبولهم في عضويته ، أمكننا أن نتصور ابعاد هذه الظاهرة .

ازاء هذه الظروف يجد عمال المناطق المحتلة أنفسهم أمام خيارين : اما قبول العمل في اسرائيل بكل ما فيه من مشقة وضغوط ، أو الهجرة الى خارج المناطق المحتلة لايجاد عمل في احدى البلدان العربية أو الاجنبية . وتدل أرقام الهجرة الخارجية ـ وهو ما سوف نتحدث عنه بعد قليل ـ على نمو الاتجاه الثاني . فقد بلغ عدد عمال الضفة الغربية وحدها الذين هاجروا خلال عام ١٩٧٥ ما يزيد على /١٥/ ألف شخص ، ويقدر عددهم خلال الفترة ٧٥ ـ ٧٧ بنحو /١٠/ آلاف شخص سنوياً (٢٤) .

---

* انظر مقالة شيلا ريان في نشرة : Merip Report No 74, Jun 1979 p. 6-8
وكذلك سمير امين في كتابه : -The Arab Nation, London, 1978, p. 68.